The situation of Turkish immigrants in Germany after unification (1990 – 1997) Historische Study

Dr. Rezan Jalal Ahmed
Ministry of Education – Open Educational college Iraq
jalalrezan1@gmail.com

DOI: 10.31973/aj.v3i138.1787

Abstract

The collapse of The Berlin Wall on 9rd- November – 1989, an important milestone in ending the Fragmentation and declaring German unity on 3rd of October 1990, the beginning of new phase for the stability of Turkish immigrants, Continuing and claiming German Citizenship continues, and the committed the German government to that.

Keywords: (conditions – Immigrants – Turkish – Germany – Unit)

أوضاع المهاجرون الأتراك في المانيا بعد الوحدة (١٩٩٠– ١٩٩٧)
دراسة تاريخية

ريزان جلال أحمد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
العراق/ وزارة التربية - الكلية التربوية المفتوحة
jalalrezan1@gmail.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

يعد انهيار جدار برلين في التاسع من تشرين الثاني عام ١٩٨٩م، محطة مهمة في أنهاء التجزئة واعلان الوحدة الالمانية في الثالث من تشرين الاول عام ١٩٩٠م، بداية مرحلة جديدة لاستقرار المهاجرين الاتراك بالرغم من رفض الحكومة الالمانية الموحدة واليمين الالماني المتطرف للتواجد التركي، إلا أن اصرار الاتراك على البقاء والاستمرار والمطالبة بالجنسية الالمانية متواصلاً، والزموا الحكومة الالماني بذلك.

الكلمات المفتاحية (أوضاع _ مهاجرون _ أتراك _ المانيا _ الوحدة)

المقدمـــة

حدد مستقبل المهاجرين الاتراك (العمال الضيوف) الذين قدموا إلى المانيا بشكل رسمي بموجب اتفاقية التوظيف التي تم عقدها بين الحكومتين الألمانية والتركية في تشرين الأول عام ١٩٦١م، والتي انتهت في عام ١٩٧٣م، واصرارهم على البقاء ورفض العودة إلى تركيا

لاسيّما بعد قيام الوحدة الالمانية عام ١٩٩٠م لتبدء مرحلة جديدة من حياتهم هناك، إذ تابعتها الدراسة بكل تفاصيلها بما فيها المواجهات العنيفة بين الاتراك والالمان المتطرف، فضلاً عن الحكومة الالمانية الرافضة للتواجد التركي.

قسمت الدراسة على أربعة مباحث، تناول الأول عرض مقدمة تاريخية عن التواجد التركي في المانيا الاتحادية، أما المبحث الثاني كرس لأوضاع المهاجرين الاتراك بعد الوحدة الألمانية عام١٩٩٠م، في حين تطرق المبحث الثالث لرأي السياسيين والكتاب حول التواجد التركي في المانيا، وعرض المبحث الرابع اصرار المهاجرين الأتراك على البقاء في المانيا، والمطالبة بالجنسية الالمانية كحق من حقوقهم الإنسانية.

المبحث الأول:

الخلفية التاريخية لوجود الأتراك في المانيا

بعدَ استسلام المانيا في الحرب العالمية الثانية في السابع من ايار عام ١٩٤٥م (النائب، ٢٠١٣، ص١٤٧)، الحقت بها الدمار الشامل في البنية التحتية والمرافق الاقتصادية الالمانية، فضلاً عن الخراب الذي شمل الطرق والجسور والمزارع والمصانع، وقدرت الخسائر البشرية بفقدان سبعة ملايين الماني، أكثر من نصفهم بالغارات الجوية، في حين ألقى البعض الآخر حتفهم في معسكرات الاعتقال السوفيتي وعمليات التهجير (احمد، ٢٠٢٠، ص٤٣)، وعلى صعيد آخر اتفق الحلفاء بعد انتصارهم في الحرب العالمية الثانية، على تقسيم المانيا إلى دولتين : المانيا الاتحادية (الغربية)، والتي خضعت لسيطرة كل من الولايات المتحدة الامريكية ، وفرنسا وبريطانيا، والمانيا الديمقراطية (الشرقية) التي خضعت لسيطرة الاتحاد السوفيتي (Müller,1999,S121) .

شكل مشروع مارشال*نقطة البداية لأعمار المانيا الاتحادية على وفق نظام اقتصادي اجتماعي امريكي، هدفه تقبل الالمان على التحول الى الديمقراطيات الغربية، لذلك كان له تأثير في النهضة الاقتصادية وبداية تأسيس جمهورية المانيا الاتحادية (أحمد، ٢٠٢٠، ص٤٧).أتضحت رغبة المانيا في التحول الديمقراطي، وفق نهج دول أوربا الغربية، ونفض غبار الدكتاتورية، وتسلط الحزب الواحد وهذا الحال كان له دوراً في إعادة إعمار المانيا بعد الحرب العالمية الثانية. جاءت آثار الحرب ونتائجها على المانيا بأن شهدت نقص كبير في اليد العاملة الالمانية، وتقلص النمو الديمغرافي كون معظم القتلى والجرحى والمعوقين

* مشروع مارشال: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جورج مارشال، وبدعم من الرئيس الأمريكي روزفلت عن مشروع مارشال في حزيران عام ١٩٤٧م، لدعم أوربا مادياً بما فيها المانيا الاتحادية، وذلك لنهضتها وإزالة آثار دمار الحرب عنها، ولتكون الصد الأول لمواجهة زحف الاتحاد السوفيتي باتجاه دول أوربا الغربية، إذ حصلت المانيا الاتحادية على ثلاثة مليار مارك الماني حتى عام ١٩٥٢م، للمزيد ينظر: (راسل، ١٩٦٢، ص١١٧).

والأسرى الالمان من الفئة العمرية الشابة القادرة على العمل (Konrtz,1994,S.9)، لذلك أعلنت حكومة المانيا الاتحادية عن الوظائف الشاغرة والتي بلغت حوالي خمسمائة الف وظيفة، في الوقت الذي بلغ عدد الالمان العاطلين عن العمل حوالي مائة وثمانون الف فقط، لذا كانت اتفاقيات التوظيف مع عدد من الدول الوسيلة الوحيدة لسد النقص، لذا أبرمت المانيا الاتحادية عقود توظيف، وفي تتابع مستمر مع ايطاليا عام ١٩٥٥م، واليونان عام ١٩٦٠م، واسبانيا عام ١٩٦٠م، وتركيا عام ١٩٦١م، والبرتغال عام ١٩٦٢م، والمغرب عام ١٩٦٣م، وتونس عام ١٩٦٥م، وأخيراً يوغسلافية عام ١٩٦٨م (Sen,1994,S.9) .

عدَّ يوم ٣١ تشرين الأول عام ١٩٦١م، من الأيام المشهورة في تاريخ العلاقات التركية الالمانية (احمد، ٢٠٢٠، ص١١٥)، إذ في ذلك التاريخ تم عقد اتفاقية التوظيف بين الطرفين، وزجَ العمال الاتراك في سوق العمل الالماني(Sen,1994,S.10)، ومنذُ ذلك اليوم بدأت حقبة جديدة من العلاقات التركية– الالمانية ، في الوقت الذي كان للأتراك رغبة شديدة للعمل في المانيا الاتحادية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية التي أنهكت لتردي الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أن بناء جدار برلين* من قبل المانيا الديمقراطية المدعومة من قبل الاتحاد السوفيتي، والذي منع انتقال سكان المانيا الديمقراطية(الشرقية) من الانتقال إلى المانيا الاتحادية(الغربية) للعمل في عقد اتفاقية التوظيف التركية – الالمانية، إذ فقد العديد من سكان المانيا الديمقراطية وظائفهم وأعمالهم على أثر ذلك التقسيم (احمد، ٢٠٢٠،ص١١٥) .

تم إرسال الأتراك للعمل في المانيا الاتحادية من الرجال بشكل خاص من المناطق النائية من الاناظول، والذين عملوا في كافة القطاعات والمجالات، في مصانع الحديد والصلب واعمار السكك الحديدية، واعمار المباني وتشيدها كما عملوا في مصانع التعليب والمخابز، وأعمال التنظيف..... إلخ، وأطلق عليهم اسم (العمال الضيوف)، سكنوا وناموا في غرف مشتركة مع زملائهم، استغنوا عن الرفاهية من اجل توفير الأموال وإرسالها لعوائلهم في تركيا (Güngör,2004,S.78).

استمرت عملية توظيف العمال الأتراك حتى ٢٣ من تشرين الثاني عام ١٩٧٣م، عندما اتخذت حكومة المانيا الاتحادية قرار مفاجئ بوقف ابرام عقود التعاقد مع عمال خارج المجموعة الأوربية، نتيجة ارتفاع أسعار النفط على أثر الحرب العربية الاسرائيلية (الصهيونية) في تشرين الأول عام ١٩٧٣م واستخدام الدول العربية النفط سلاح في المعركة، الذي أدى إلى خلق أزمة عالمية أثرت على جميع دول العالم (أحمد، ٢٠٢٠،

* جدار برلين: بني في ٢٣ آب عام ١٩٦١م، من قبل جمهورية المانيا الديمقراطية (الشرقية) المدعومة من الاتحاد السوفيتي لفصل برلين الشرقية عن برلين الغربية، وقد بلغ طول الجدار (١٦٥,٧) كيلو متر، أما ارتفاعه فقد بلغ ٤,٣٥متر، للمزيد ينظر: (بوذيبة، ٢٠٠١، ص٧٦).

ص١٤٨)، وبالرغم من ذلك استمر توافد العمال الاتراك إلى جمهورية المانيا الاتحادية، ورفض المتواجدون العودة إلى بلدهم (تركيا)، بل حصلوا لاحقاً على قرار من حكومة المانيا الاتحادية في لم شمل الأسرة، وهذا بدوره أدى فيما بعد إلى تزايد عدد الأتراك، ومع ذلك لا يمكن الحديث عن حياة طبيعية لأقلية تركية بين أغلبية المانية رافضة تواجدهم (Sen,1994,S.10) .

واجه الاتراك في المانيا الاتحادية بعد عام ١٩٧٣م، العديد من المشاكل أهمها عدم اتقانهم للغة الالمانية، وصعوبة الاندماج مع المجتمع الالماني، فضلاً عن اختلاف العادات والثقافات والدين (Öncü,2011,S.18)، وبالمقابل كان هناك عدم تقبل المجتمع الالماني للتواجد التركي بعد انتهاء اتفاقية التوظيف وانتفاء الحاجة إليهم ، وعد تواجد الأتراك خطراً بالنسبة إليهم لمزاحمتهم في فرص العمل(Bade,1993,P.77)، فضلاً عن أن الاتراك العاطلين عن العمل يحصلون على الرعاية الاجتماعية من الضرائب التي تفرض على الالمان (الباحثة، مقابلة، ٢٠١٩)، ذلك الوضع دفع الأتراك إلى تكوين مجتمع خاص بهم أطلق عليه الغيتو التركي* على غرار الغيتو اليهودي (Öncü,2011,S.18) .

كان تواجد الأتراك الدائم خلاف ما خططت له حكومة المانيا الاتحادية التي لم تكن ترغب ببقائهم، بل العمل لمدة محدودة ثم العودة إلى بلادهم، إذ كثيراً ما كانت حكومة المانيا الاتحادية تقول: "المانيا ليست بلداً للهجرة " (Klaus und Otmer, 2004 ,S.53)،إلا أن قرارات الميثاق الاجتماعي الأوربي*كان يمنع حكومة المانيا الاتحادية من اتخاذ أي اجراءات ضد الاتراك أو اجبارهم على العودة إلى بلدهم (Klaus und Otmer,2004,S.54).

* الغيتو: هو تشبيه للغيتو اليهودي، إذ استخدمت هذه الكلمة للإشارة إلى أحياء اليهود في أوربا منذ عام ١٥١٦م، إذ اقيم أول غيتو يهودي في مدينة البندقية في ايطاليا، إذ جاء تجمع اليهود في حي من مجتمعات العصور الوسطى الزراعية الاقطاعية، لتحديد واقع اقتصادي تمثل باشتغال اليهود بأعمال التجارة والربى، الذي أمن لهم واقعاً اقتصادياً واجتماعياً ودينياً، إلا أن انهيار النظام الاقطاعي في المجتمع الأوربي والتحول إلى الرأسمالية التجارية أدى إلى انهيار دور اليهود الاقتصادي، لذلك اضطر اليهود إلى التعامل بالربا مع الطبقات الفقيرة، وهذا الأمر زاد من حقدهم على اليهود، وجعلوا من الغيتو رمزاً لعزلتهم الذي أصبح محاطاً بأسوار عالية تمنع اليهود من مغادرته بعد منتصف الليل وفي أعياد المسيح، وترك ذلك الوضع اثاراً نفسية عميقة في نفوس اليهود، وولد لديهم عداء مستحكم تجاه الديانات الأخرى، وعزز الايمان بأنهم شعب الله المختار، وجعل الاندماج النفسي والمتكامل صعباً عليهم، ينظر:(الكيالي واخرون، ١٩٨٥، ص٣٩٧-٣٩٨)

* الميثاق الاجتماعي الأوربي: اعتمد الميثاق الاجتماعي الأوربي من قبل مجلس أوربا عام ١٩٦١م، والذي حظر فيه التمييز فيما يخص الحقوق المنصوصة عليها : السكن والصحة والتعليم والعمل، أي أن الحكومة ملزمة بانتهاج سياسة تهدف إلى تحقيق العدالة الكاملة، والحق في التنظيم والمفاوضات الجماعية، والحق في الاضراب، والحق في الضمان الاجتماعي، والمساعدات المذكورة في الحقوق الاجتماعية المختلفة، على وجهة التحديد فئات الأطفال والشباب والمعوقين جسدياً وعقلياً، والأسر والأمهات، والعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وعلى الدول الأعضاء تسهيل امكانيات العمل لهم في الدول التي ص صادقت على الميثاق وفقاً للمادة (٢٠) منه، ينظر الرابط : (http://www.com.int/ar/turin-european-social-charter,17-7-2020) .

اتخذ المستشار الالماني هلمت كول*(Helmet Cole) قراراً سرياً بتخفيض عدد الأتراك المتواجدين في المانيا الاتحادية إلى النصف، وذلك لأن الاتراك كما قال " لا يستطيعون الاندماج مع المجتمع الالماني لاختلاف ثقافتهم جذرياً عن الثقافة الالمانية، ناهيك عن ديانتهم الاسلامية " (أحمد، ٢٠٢٠، ص١٦٨)، لذلك أصدر في ٢٨ من تشرين الثاني عام ١٩٨٢م (قانون تشجيع العودة)، أي العودة إلى بلادهم مقابل تعويضاً مادياً قدره(١٠,٥٠٠) مارك الماني، إلا أن الأغلبية رفضوا العودة إلى تركيا، وبلغ عدد الأتراك القادمين عام ١٩٨٤ حوالي (١٤,٤٠٠) تركي ضمن اطار قانون لم شمل الأسرة (Sen, 1994, S.23)، فضلاً عن اتباع الأتراك طرق أخرى لاستمرار الهجرة، منها طلب اللجوء السياسي أو الانساني، على اعتبار طلب اللجوء إحدى فقرات دستور المانيا الاتحادية (احمد، ٢٠٢٠، ص١٦٩).

من ذلك يتضح اصرار الأتراك على البقاء في المانيا الاتحادية، وأنهم ذهبوا للبقاء والاستقرار وليس العودة إلى بلدهم الأم تركيا، بالرغم من انتهاء مدة الاتفاقية، مستفيدين من القوانين الدستورية لحكومة المانيا الاتحادية لصالحهم.

المبحث الثاني

موقف الألمان من المهاجرين الاتراك بعد الوحدة ١٩٩٠م

بعد انهيار جدار برلين، وانتقال العاصمة إلى برلين في٢٠ حزيران عام ١٩٩١م، بقرار من المجلس النيابي لتكون المقر الجديد للحكومة وللمجلس النيابي(خلف، ٢٠٢٠، ٣٢٨)، اندلعت موجة من العداء تجاه طالبي اللجوء عموماً والاتراك خصوصاً لاسيّما (العمال الضيوف) الرافضين العودة إلى بلدهم (Gerdes,2009,S.129)، فمنذ نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات شهدت المانيا موجات متفاوتة من العنف اليميني المتطرف الذي تجاهلته أجهزة الأمن الالمانية، أو أغفلتهُ عمداً في كثير من الاحيان، وتورط فيه بعض أعضاء تلك الأجهزة في احيان أخرى(jazera.net/midan reality/politics,2020 al). مع الإشارة إلى أن التطرف اليميني الالماني تجاه التواجد التركي مستوحاة من فكرة (المانيا الجديدة)، التي رفضت التواجد الاجنبي، إذ أرادَ النازيون الالمان الجدد اثبات ان الفاشية على النمط الالماني الذي أعلن عن موتها تبلورت فقط ولم يتم تدميرها بشكل نهائي (Güngör,2004,S.68).

* هلمت كول : ولد عام ١٩٣٠م، من مدينة لودفيغشافت (Lodviegschaft)، أسس حركة الشبيبة الديمقراطية المسيحية في مسقط رأسه، أصبح عضواً في صفوف الحزب الديمقراطي المسيحي، ثم أصبح رئيساً له في مدينة لودفيغشافت عام ١٩٥٥م، وفي عام ١٩٦٤م، أصبح عضواً في اللجنة القيادية للحزب في مدينة بون، ثم انتخب رئيساً للحزب عام ١٩٧٣م، هزم أمام خصمه الاشتراكي الديمقراطي هلموت شميدت (Helmut Schmidt) عام ١٩٧٦م ، إلا أنه نجح في انتخابات عام ١٩٨٢م ليصبح مستشاراً لحكومة المانيا الاتحادية حتى عام ١٩٩٨م، للمزيد ينظر: (الكيالي واخرون، ١٩٩٠، ص٢٣٨-٢٣٩) .

تلك الموجة العنيفة من العنف التي برزت بعد الوحدة الالمانية تجاه التواجد التركي بشكل خاص والاجنبي بشكل عام (الباحثة، مقابلة، ٢٠١٩/٧/١٨)، كان رد فعل بعد انهيار نظام الحرب الباردة المألوفة بالنسبة للألمان، وبداية حقبة زمنية جديدة شابها قدر كبير من عدم الاستقرار والتوتر، فمع انهيار اقتصاد المانيا الديمقراطية(الشرقية) ووصول البطالة إلى مستوى غير مسبوق، وانعدام الامن وتفاقم أزمة الحدود المفتوحة بين الالمانيتين الذي أدى إلى تدفق هائل للمهاجرين من المانيا الديمقراطية، وأبدوا تململاً مُبكراً من النظام الدستوري للجمهورية الالمانية الجديدة، ومع نقل العاصمة من مدينة بون إلى برلين، وهيمنة القيم الاجتماعية الحديثة والمفاهيم الاقتصادية الغربية على المجتمع الالماني، تفاقم الاحساس بالتهديد لدى الالمان الشرقيين بوجه خاص (Thieme,2012,S.133)، كل ذلك أدى إلى خلق تضامن بين الالمان قائم على الهوية الالمانية في مواجهة كل ما هو دخيل وأجنبي، وخلق شعوراً أدى في النهاية إلى تغذية المنظمات النازية الكامنة والأحزاب اليمينية الناشئة المناهضة للمهاجرين، مما أسفر عن ظهور موجة جديدة من الهجمات العنصرية وكراهية الأجانب، استهدف بشكل رئيسي المهاجرين الاتراك على وجه الخصوص والأجانب عامةً (Thieme,2012,S.134).

كان الموقف السلبي من قبل قوى شباب المانيا الديمقراطية تجاه الأتراك مثير للدهشة، إذ لم يكن سوى عدد قليل من الاتراك عاشوا في جمهورية المانيا الديمقراطية، وبالتالي لا تكاد توجد أي تجارب سلبية مع الأتراك البالغ عددهم عام ١٩٤٨م، حوالي ثمانون تركياً فقط، وهم لاجئون سياسيون كونهم أعضاء في الحزب الشيوعي التركي (TKP) المحظور في تركيا، وغدت برلين الشرقية منفى لهم في ذلك الوقت، وبالتالي لم يكن لهم أي اتصال مع الالمان (Sen,1994,S.132).

أشار بهذا الخصوص الكاتب بادي (Bade) صاحب كتاب (الهجرة والسلام الاجتماعي في المانيا الموحدة)، عام ١٩٩٠م إذ قال: "كانت هناك زيادة في كراهية الأجانب، والعنف ضد مجتمعات المهاجرين في شرق المانيا وغربها "، ثم أصبحت تلك الهجمات علنية للغاية، فضلاً عن الشعارات العنصرية التي نددت بالتواجد الأجنبي مثل الأجانب الخارجين، والمانيا للألمان (Bade, 1994,P.85).

وعلى ضوء ذلك أصدرت الحكومة الالمانية في ٣١ تشرين الأول عام ١٩٩٠م، قرارين مهمين إلا أنهما متناقضين تجاه الأجانب، تمثل القرار الأول الصادر من قبل المحكمة الدستورية في منح الأجانب حق التصويت والترشيح في البرلمانات المحلية كممثلين عن جالياتهم بما فيهم الاتراك، أما القرار الثاني تمثل بقانون الأجانب الجديد، الذي سهل ترحيل الأجانب، ودخل حيز التنفيذ في كانون الثاني عام ١٩٩١م، أثار القرار السياسي الثاني

ظهور رغبة واضحة للحكومة الالمانية بعد التوحيد في تبني سياسات أكثر استبعاداً فيما يتعلق بالوضع السياسي للأجانب في مجتمعات المهاجرين (Holnzer,1992,P.42) .

اتجه بعض السياسيين الألمان في تمييز الأتراك على أنهم أجانب، ولهم ثقافاتهم، وإنهم غير متجانسين مع المجتمع الالماني، لذلك كان من الطبيعي أن يكوّنوا مجتمعات خاصة بهم (Castles,1994,P.75)، في الوقت الذي أخذ التواجد التركي بالازدياد، لاسيّما في برلين حتى أخذ الالمان يطلقون على برلين من باب السخرية مقاطعة تركية، فضلاً عن خط المترو الذي يمر بمنطقة ذات تواجد تركي كبير اسم قطار الشرق السريع .(Holnzer,1992,P.42)

تمثلت مشاعر كره اليمين الالماني المتطرف تجاه الأتراك برسائل تهديد، كانت بمثابة الإشارات الأولى من عام ١٩٩١م لاسيّما في برلين،(Gerdes,2009,S.30) كما أقام الرجال الأتراك بحراسات ليلية خاصة بهم في مناطقهم السكنية، ونظموا مهام الدوريات مع الشرطة، لاسيّما المدن الكبرى، وكانوا يرافقون أطفالهم إلى مدارسهم الابتدائية والثانوية لاسيّما الفتيات منهم(Sen,1994,S.66)، إذ تخلى العديد من الاتراك عن وسائل النقل العام خوفاً من هجمات المتطرفين، فضلاً عن إن النساء التركيات كُنَّ يخشنَّ الخروج بمفردهنَّ أو في مجموعات مساءً، لاسيما في مدينة ديسبورك (Duisburg)، ومدينة جلسنكيرشن(Gelsenkirchen) ومدينة دورتموند(Dortmund)، إلا أن تلك الاجراءات الاحترازية لم تسعفهم كثيراً، إذ إن سبع نساء تركيات قتلنَ في منازلهن ، وأصبحن ضحايا عنف اليمين الالماني المتطرف(Sen,2004,S.138)، وفي ذات العام جلسنك يرشن أدت مشاعر الكره تجاه الأتراك في مدينة برلين إلى قتل لاعب البيسبول التركي البالغ من العمر ١٩ عاماً، بعد ضربه بمضرب البيسبول من قبل أحد المتطرفين الالمان .(Gerdes,2009,S.30)

بينت دراسة أجراها معهد لايبزيغ للأبحاث الاجتماعية (Leipyiger Institut fü Soyialforsc) عام ١٩٩٢م، والتي أجرت مسحاً على مجموعة من الشباب الالماني تتراوح أعمارهم بين ١٦ إلى٢١ عاماً، في ولايات المانيا الديمقراطية (سابقاً)، بينوا أسباب رفضهم للتواجد التركي، الذي تمثل بمزاحمة الاتراك لكافة جوانب حياتهم المعيشية، من وظائف وسكن، فضلاً عن الرعاية الاجتماعية للعاطلين عن العمل، وحسب رأي الالمان أن الاتراك عاشوا حياة جديدة على حسابهم.(Sen,1993, S.23-25)

وجهت الفاشية غير المنظمة والمحفوظة في جمهورية المانيا الديمقراطية السابقة كرهها الشديد تجاه العديد من الأجانب وليس الاتراك فقط ، إذ لم يكن الشباب الالماني اليميني المتطرف بمنأى عن الآسيويين والأفارقة وكذلك العرب والأمريكيين الجنوبيين، بل وحتى

اليونانيين والايطاليين وغيرهم ، إذ لم يؤمنوا أولئك الأجانب على حياتهم في شوارع المانيا، بسبب التمييز العنصري ضد الأجانب، والذي أدى إلى خلق ما يسمى بإرهاب الأجانب المفتوح (Güngör,2004,S.69)، فوقعت حادثة من أسوء الفظائع النازية الحديثة، في آب عام ١٩٩٢م، حين تجمع حشد من الشباب اليمين الالماني المتطرف في مدينة روستوك (Rostock) الواقعة على ساحل بحر البلطيق، أمام مبنى سكني يقيم فيه عمال فيتناميون، ورشقوا المبنى بالحجارة وقنابل المولوتوف لمدة ثلاثة أيام متواصلة مع هتافات عنصرية منها المانيا للألمان ، وطردوا الأجانب، مما أدى إلى اشعال النيران في المبنى، رغم اعتقال العديد من الأشخاص آنذاك إلا أنه لم يدن منهم إلا القليل وبتهمة ارتكاب عنف ضد قوات الشرطة وليس ضد سكان المبنى (Gerdes,2009,S.30)

يتبين من ذلك أن رفض الالمان للأتراك والأجانب ناتج من قناعة الالمان التامة بمزاحمة أولئك لهم في حياتهم العامة من عمل وسكن ورعاية اجتماعية، فضلاً عن اختلاف الثقافات والديانات.

استمر تصاعد الكره من قبل الالمان المتطرفين تجاه الاتراك، ففي حادثة وقعت في تشرين الثاني عام ١٩٩٢م، إذ أضرمت النيران في منزل في مدينة مولن (Möllen) كانت تقطن فيه عائلة تركية منذ عام ١٩٧٦من قبل المان متطرفين أدى إلى وفاتهم (Der Spiegel,Magazine, 1992,S.15)، وقد بلغت الهجمات العنصرية ضد الاتراك خاصة والأجانب عامة حتى عام ١٩٩٢م، وحسب ما تم الابلاغ عنه (٢٦٠٠) جريمة عنف جنائية بدوافع عنصرية (Bade,1998,P.75)، وفي أواخر شهر مايس عام ١٩٩٣م، وقعت عائلة تركية أخرى ضحية لهجوم حرق عنصري في مدينة سولنغن (Sollingen)، وأثار ذلك الهجوم العنيف الذي أودى بحياة خمسة أتراك غضب الجالية التركية، وأخذت تجوب شوارع مدينة سولنغن منددة بذلك الاعتداء، ومطالبة الحكومة الالمانية بحماية الاتراك ومعاقبة الجناة (Kücükcon,2002,P.103)، ودعمت المسيرات التي قامت بها الجالية التركية من بعض الالمان المعتدلين، لإدانة تلك الحادثة المأساوية، فضلاً عن اتحاد العديد من المنظمات التركية الليبرالية والعلمانية وذات التوجه الديني في المانيا التي اتخذت إجراءات عدة ضد العنف، بغض النظر عن مأساوية الحدث واستمرار السلوك العدواني تجاه الأتراك من قبل بعض الالمان المتطرفين، إذ إن ذلك الحادث أثار السلوك الجماعي لأقلية تركية مسلمة مطالبة الاهتمام بمستقبل الأتراك في المانيا (Kücükcon,2002,P.104) .

وعلى أثر حادثة سولنغن أكد الكاتب والمؤرخ ومدير مركز الدراسات التركية في مدينة ايسن (Essen) الالمانية، فاروق زين إذ قال " إن هذا التطرف يجب أن يؤخذ على محمل الجد من قبل الأحزاب السياسية وجميع القوى الاجتماعية الأخرى، وأن يفهم على انه تحدٍ

لسيادة القانون والديمقراطية " كما بين، بأن الأقلية التركة في المانيا تخش ما بعد أحداث مولن وسولنغن وان ما حدث ليس سوى غيضٌ من فيض، إذ اتضح للعديد من الأتراك ومنذُ مدةٍ طويلة بأن كراهية الالمان للأجانب ستوجه لهم، كونهم أكبر مجموعة أجنبية عاملة في المانيا (Sen,2004,S.138) .

وفي سياق السجال القائم يتضح أن تنامي اليمين الالماني المتطرف الرافض للتواجد الأجنبي عام والتركي على نحو خاص، والذي اتخذ طابع العنف والقتل، قابله اصرار المهاجرين الأتراك في البقاء، مؤكدين بأنهم جاءوا ليبقوا.

وهنا يطرح السؤال، لماذا جرى اختيار الاتراك في المقام الأول كأهداف في رفض التواجد الأجنبي في المانيا الموحدة؟ الجواب يتمثل بأن تلك الهجمات كانت رد فعل في ضعف الإجراءات السياسية للحكومة الالمانية للحد من استمرار تدفق المهاجرين الاتراك إلى المانيا، هذا إذا ما أخذ بنظر الاعتبار دور المنظمات العرقية التركية والإسلامية المتمثلة بالمطالبة بالحقوق السياسية، حق التصويت والترشيح في انتخابات المجالس المحلية للولايات الالمانية لتمثيل الأتراك الذين يعيشون في المانيا، كونهم أكبر جالية أجنبية (Kücükcon,2002,P.104). ففي الوقت الذي زادت فيه الهجمات اليمينية الالمانية المتطرفة، تم الابلاغ عن (٢٣٢و٢) اعتداء عنصري عام ١٩٩٣م، في حين تم الابلاغ عن (٤٨٩,١) حالة اعتداء عام ١٩٩٤م، وقد قدر عدد الاشخاص الذين فقدوا حياتهم بسبب تلك الهجمات العنصرية بين ٢١تشرين الأول عام ١٩٩٠ حتى ٢٥ أيار ١٩٩٣ بـ(٤٩) شخص (Skrypietz,1996,P.133)، في حين زادت الهجمات عام ١٩٩٦م، حتى وصلت الى ٢٥%، إذ ذكرت تقارير رسمية أنه في ذلك العام تم الابلاغ عن (١١,٧٠٠) هجوم اجرامي يميني متطرف ، كما قدر عدد أعضاء التنظيمات المتطرفة حتى عام ١٩٩٦م، بـ(٣٠٠و٤٥) منظمة (Bade,1998,P75) استمر التطرف اليميني الالماني حتى نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وبشكل أكثر تنظيم، إذ قتل العديد من الأتراك على الرغم من عدم وجود قواسم مشتركة بين الضحايا سوى كونهم جميعاً من أصول تركية مهاجرة (Skrypietz,1996,P.133) .

تسببت نتائج انتخابات ولاية ساكسونيا انهالت (Saxony– Unhalt) الالمانية، في ٢٦ نيسان عام ١٩٩٧م، في إثارة قلق كبير بين الأحزاب المتصارعة على المناصب، إذ حصل حزب الشعب الالماني اليميني المتطرف (DVU)* على ١٣% من الأصوات في تلك

* حزب الشعب الالماني اليميني المتطرف (DVU): يُعد غيرهارد فراي، مؤسس (DVU) ورئيسها حتى عام ٢٠٠٩م،أسست كجمعية (١٩٧١-١٩٨٧)، كان عدد أعضائها في بداية التأسيس اثنا عشر شخصاً وهم أعضاء سابقون في منظمات يمينية أخرى أو أحزاب محافظة، كان الهدف من تأسيس الجمعية ضم أعضاء حزب (NPD) المحبطين الذين خسروا ولمرات متتالية الانتخابات في عقد الستينات، كما شارك بعض

الانتخابات الاقليمية، وذلك يعني انتخاب حزب عنصري لأول مرة منذُ إعادة توحيد المانيا، إذ قام بحملات علنية ضد الأجانب في البرلمان الاقليمي، فقد كانت ملصقات الحزب الانتخابية تحتوي على رسائل يمينية عنصرية منها (المانيا للألمان والمجرمين الاجانب برا) و(المانيا للألمان أخرجوا أيها الأجانب) (Kücükcon,2002,P104) .

أثارت الهجرة مخاوف اليمين الالماني المتطرف لاسيّما هجرة الاتراك إذ يقولون : " إن الهجرة إلى المانيا أو الأصح تبادل السكان ، هو في الحقيقة تبادل لمواقع كل من الأغلبية والأقلية وتشريد السكان الأصليين، وقلب التكوين العرقي للسكان " (مقابلة للباحثة ،بتاريخ٢٥/٧/ ٢٠١٩)، لذا فأن اليمين الالماني المتطرف رأى منذُ عقدي ثمانينات وتسعينات القرن الماضي بأن موضوع العرقية سمة مميزة للوحدة الوطنية وأن رابط الدم والأرض دون وجود عنصر دخيل هو أساس كيان الشعب النقي، ذلك الشعب الذي لا يمكن أن تكون فيه أي تناقضات ثقافية ودينية لأنه عرق نقي بيولوجيا (Sarrazin,2010,S.35).

لا شك ان مخاوف الاتراك في المانيا تتغذى من قبل المنظمات المتطرفة للمهاجرين الأتراك من جهة، ومن قبل المتطرفين الألمان من جهة أخرى، بالرغم من تمسك معظم المهاجرين بقيم المجتمع الالماني، على الرغم من عدم تمكنهم من الاندماج (Güngör,2004,S.9)، لذا كانت معظم آراء الاتراك تتجه نحو دعوة النقابات ووسائل الاعلام لاسيّما السياسيين الالمان إلى اتخاذ تدابير ملموسة ضد التطرف الذي أخذ بالازدياد، وأن يوضحوا للجمهور الألماني بأن منفذي الارهاب ضد الأجانب سوف يقود البلد إلى كارثة لا يحمد عقباها (Sen,2004,S.139)

أثرت أعمال العنف على الناحية الاقتصادية، إذ علق المستثمرون الاتراك أعمالهم في المانيا، أو رحلوها إلى بلدان أخرى، كما ألغي العديد من السياح رحلاتهم إلى المانيا، كما لم يتم التوصل إلى نتيجة لعديد من الصفقات التجارية التي عقدها رجال الأعمال الالمان مع الأتراك، وقد أكد خبراء المان بارزين، بأن الاقتصاد الالماني تكبد خسائر بمليارات الدولارات نتيجة أعمال العنف هذه (Sen,2004,S.139).

أعضاء حزب (CDU) في الجمعية، أصيب فراي بخيبة أمل من حكومة هلمت كول التي وصلت السلطة عام ١٩٨٢م، لاسيما فيما يتعلق باستمرار السياسة الاجتماعية الليبرالية والسياسة الداخلية وفيما يتعلق بالأجانب، وافق على التعاون مع حزب (NPD) من اجل تأسيس حزب عام ١٩٨٧م، تحت اسم حزب الشعب الالماني(DVU) ، كان الحزب متمكن مادياً بفضل ثروة فراي الشخصية التي قدرة بحوالي (٥٠٠) مليون مارك الماني، كان الحزب منذ البداية تحت مراقبة المكتب الاتحادي لحماية الدستور، الذي أعلن أن سياسة الحزب تنتهك الدستور الالماني لأنها كارهة للأجانب وقومية' وهو حزب عدواني لا يمتلك أي هيكلية حقيقية وأن ترشيح أعضاء الحزب للانتخابات يتم من خلال مقابلات شخصية يقوم بها فراي نفسه للمزيد ينظر:(Deutsche Volksunion,20-5-2021 https://de.m.wikipedi a.org)

من ذلك يتبين رفض التواجد التركي في المانيا قبل وبعد إعادة توحيد المانيا قادته حركات رفض التواجد التركي خاصة والأجانب عامة شباب اليمين الالماني المتطرف، ولاسيّما شباب المانيا الشرقية التي لم تكن النازية فيه قد انتهت، بل ظلت كامنة في نفوسهم وانفجرت تجاه المهاجرين واللاجئين لاسيّما الأتراك، ولا نغفل دور السياسيين والحكومة في رفض ذلك التواجد الأجنبي.

المبحث الثالث

النخبة المثقفة الالمانية والتواجد التركي في بلادهم

وجد الأتراك والالمان صعوبة في اتخاذ خطوات نحوى العيش معاً، تم التعبير عن ذلك من قبل الجانب الالماني(مقابلة للباحثة، بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢)، من خلال استخدام الالمان أسماء ومصطلحات للأتراك تشير على أن تواجدهم مرفوض ومؤقت، مثل العمال الضيوف، والعمال الأتراك، و المواطنون الأجانب، الموظفون الاتراك .....إلخ، تلك التسميات أشارت إلى مراحل التواجد التركي في المانيا، حددتها التطورات والقرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكومة الالمانية (Sen,1994,S.131)، بل وازداد توتر الوضع بين الطرفين بعد توحيد المانيا، نتيجة ارتفاع نسبة البطالة التي كانت إحدى نتائج إعادة هيكلية المرافق الاقتصادية لألمانيا، التي أثارت المزيد من القضايا الثقافية والاجتماعية والسياسية وكل ما يتعلق بهوية وأمة المانيا ومواطنة أولئك المهاجرين (Thränhardt,1995,P.20) ،

وهناك آراء عدة طرحت من قبل بعض الكتاب والصحفيين الألمان، حول التواجد التركي بشكل خاص والأجنبي بشكلٍ عام، ففي مقالٍ كتب بقلم الصحفي الالماني يوغن هاربرماس (Jürgen Habermas) بعنوان "طالبنا بقوة بشرية عاملة، إلا أن الناس جاءوا ليستقروا " توضح المقالة إن العمال الاتراك في المانيا لم يعودوا أشخاصاً عابرين (عمال ضيوف)، لكنهم مستقرون في المانيا بحكم الأمر الواقع، الذي تمثل باستيعاب المانيا لا كبر عدد من العمال الاتراك، بسبب نموها الاقتصادي الذي احتاج إلى قوة عاملة كبيرة، كما بينت المقالة موقف الاتراك واصرارهم على البقاء برغم كل محاولات الحكومة الالمانية في إرجاعهم إلى بلدهم تركيا، وقيّمت المقالة بصفة نقدية الخطابات السائدة في تلك المدة حول مشكلة الهجرة وسياسات الحكومة المعتمدة تجاه الاتراك في المانيا، مؤكداً على أن تلك الخطب السياسية التي كانت مهيمنة آنذاك وهي إن المانيا ليست بلداً للهجرة، كانت معاييرها مبنية على التعبير العرقي المتمثل بالمواطنة والأمة الالمانية، موكداً أن المانيا دولة ثقافية وان سياستها تلك تؤدي إلى الاقصاء السياسي للأقلية العرقية ، وأهم من ذلك فان حرمان مجتمعات المهاجرين الذين تم عزلهم من دور المواطنة والمشاركة الفعلية في مختلف فعاليات المجتمع،

يتعارض مع المثل العليا للنظام الديمقراطي الاجتماعي التعددي الذي يستند عليه نظام الحكم في المانيا (Habermas, 1998,P.409) .

دافع هابرماس عن الأتراك بقوله: " إن المجتمعات أصبحت مجتمعات تعددية بعيدة عن نموذج الدولة القومية القائمة على أساس السكان المتجانس ثقافياً، وأن تنوع الأشكال الثقافية للحياة والجماعات العرقية، والديانات ووجهات النظر العالمية في تزايد مستمر " (Habermas, 1998,P.410)، لذلك طالب بوضع سياسات تتجنب الاقصاء الثقافي والسياسي للأقليات العرقية، وذلك بدوره يعمل على التخفيف من التوتر بين المجموعات العرقية المختلفة من خلال السماح لهم بأن يصبحوا أعضاء متساوين في المجتمع الالماني .(Habermas, 1998,P.410)

واظهرت المقالة بأن معايير الخطاب السياسي للحكومة الالمانية، مبنية على التعبير العرقي مع التركيز على المواطنة والأمة في المانيا.

وتبنى الكاتب هولنزر (Holnyer) نهجاً يُقر بأن الاتراك هم أكثر المجموعات الغريبة في المانيا في خصائصهم الاجتماعية والثقافية الثابتة، وكما بيّن بأن تلك الخصائص بحد ذاتها متجذرة في الخلفية العرقية، متمثلة في المظهر الخارجي والمعتقدات الدينية، فضلاً عن عامل اختلاف اللغة ، كل تلك الاختلافات كانت إحدى عوامل عدم اندماج الاتراك مع المجتمع الالماني، لاسيّما الجيل الأول (العمال الضيوف)، لذا أكد الكاتب هولنزر قائلاً : " ضرورة استيعاب الاختلاف الثقافي، والاعتراف بالتعددية الثقافية في مجتمع تعددي، واشراكهم في السياسة من أجل التواصل الاجتماعي "، كما أكد الكاتب هولنزر على ضرورة تجاوز الاختلاف العرقي والثقافي والديني للأتراك والابتعاد عن التهميش وعدو المساوات التي تعرض لها الاتراك، لاسيّما أن معظمهم من الجيل الثالث والرابع الذين ولدوا في المانيا . (Holnzer,1992,P.429)

وعلى الرغم من استمرار المناقشات حول الاصلاحات ومعالجة وضع التواجد التركي في المانيا من حيث الاندماج والتكامل مع المجتمع الالماني، إلا أن الأتراك كانوا يشعرون بعدم الاستقرار ورغبة الحكومة الالمانية في إرجاعهم إلى بلدهم(Mandel,1990,P.28)، والزمت الحكومة الالمانية الاتراك بقواعد دولتها وانظمتها، لذلك نادراً ما كان يشعر الاتراك بالأمان والاستقرار في منازلهم وهم في المانيا، بالرغم من تزايد عدد الاتراك الراغبين في البقاء بشكل دائم ، والذي بلغ حتى عام ١٩٩٢م الى ٨٣% في حين عبر ١٧% منهم الرغبة في العودة إلى البلد الام تركيا، وذلك من خلال مقابلات أجريت مع مجموعة من الأتراك في عدد من المدن الالمانية ذات التواجد التركي الكثيف (Sen,1993,S.25)

ووصف عالم السلوك الالماني إيبل إيبسفيلد (Eibl–Eibesfeld)، من خلال وسائل الاعلام الالمانية بأن الاختلافات الثقافية بين الالمان والأتراك لا يمكن التغلب عليها لأنها اختلافات عرقية متجذرة لكلا الطرفين (Gerdes,2009,S.112).

وكرد فعل عن هجمات مولن وسولنغن، نشر السياسي الالماني كلاوس ليجيوي (Claus Leggewio) مقالاً مشتركاً مع الكاتب التركي المقيم في المانيا ظافر شينوكاك (Zafer Senocak)، وبالغتين الالمانية والتركية عام ١٩٩٣م ، عبر فيها عن التمييز العنصري تجاه الاتراك وبقية الأجانب، إذ طالب بان تعترف الحكومة الالمانية بتواجد أقلياتٍ قومية في المانيا وأن الاتراك واحدة منهم، وإن الحكومة الالمانية التي تطبق النظام الديمقراطي، ملزمة بتأمين المساواة السياسية والحقوق الثقافية لهم، ومع كل ذلك ظل الرأي السائد في المانيا إن الاشخاص من أصول تركية هم ضيوف، ولا بد لهم من العودة إلى بلدهم عاجلاً أم آجلاً (Grdes,2009,S.115) .

ومن جانبه أكد البروفيسور التركي فاروق زين، بأن ظاهرة كره الأجانب وما نتج عنه من قلق كبير للمهاجرين الاتراك كمجموعة مستهدفة، أدى إلى الحاجة للعمل الجماعي، نظراً لأن نوع تكوين المجموعة كان قائماً على الهياكل الاجتماعية والسياسية للبلد الأم، فقد ازاد عدد المنظمات السياسية والقومية والدينية كرد فعل لتلك الهجمات العنصرية، كما أصبح بعض الشباب التركي أكثر قومية وعدوانية ((Der Spiegel, Magazine,1993,S.63).

وبشكل عام يمكن تلخيص الوضع النفسي والاجتماعي للعمال المهاجرين الاتراك بعد أحداث العنف التي واجهوها من قبل المتطرفين الالمان على النحو الآتي:

- تضمن النهج الجديد للمهاجرين الاتراك، حدوث تغيرات أساسية في مواقفهم من تلك السلوكيات، فضلاً عن تغيرات في وجهات النظر للحياة في المانيا.
- سبب الخوف والذعر لدى المهاجرين الاتراك تثبيطاً معرفياً وعاطفياً.
- إن الخوف من الهوية الشخصية والاجتماعية سبب العزلة من جهة والبحث عن تدابير بديلة ضد العزلة والخوف من جهة أخرى، وفي حالة المهاجرين الأتراك تشكلت مجموعات عرقية أو مجتمع موازي* (Der Spiegel,Magazine,1993,S.64).

وأطلقت الحكومة الالمانية العديد من المصطلحات على الأعداد المتزايدة للأتراك للدلالة على خطر تواجدهم منها (الكوارث الطبيعية)، و(الطوفان التركي)، و(الفيضان التركي)، كما

* مجتمع موازي: يُشير المجتمع الموازي إلى التنظيم الذاتي للأقلية العرقية أو الدينية، ويقصد به عادةً تكّون المجموعات المهاجرة، وذلك بهدف خفض أو تقليل الاتصال المكاني والاجتماعي والثقافي مع مجتمع الاغلبية، قدم هذا المصطلح عالم الاجتماع الالماني ويليام هيتماير في نقاش حول الهجرة والدمج في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، واشتهر ذلك الخطاب بعد حادثة اغتيال المخرج الالماني والناقد للدين الاسلامي ثيوفان غوخ للمزيد ينظر الرابط:
(ar.m.wikipedia.org.parllelgesellschaft,29-5-2021)

جرى استخدام مصطلح (القنبلة الموقوتة) على نطاق واسع، كان السياسيون الالمان يجهدون أنفسهم وعقولهم في كيفية وضع حد للنمو الهائل للأتراك (Güngör,2004,S.68).

يتضح ذلك من وجود تأييد للتواجد التركي، من قبل سياسيين وكتاب ومثقفين بل وحتى من بعض عامة الشعب، إلا أن النزعة المعادية تجاه الاتراك من قبل البعض الآخر من الحكومة والشعب ظلت تعمل على قدمٍ وساق على إخراجهم من المانيا، لأنها كانت تراهم أكبر أقلية من حيث العدد وفي الوقت ذاته أقلية رافضة للاندماج ومطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية.

المبحث الرابع

قانون الجنسية الألمانية وتجنس الاتراك

وضعت الحكومة الالمانية بعد الوحدة ثلاث حقوق أساسية للمواطنة، وهي حقوق مدنية وحقوق سياسية وحقوق اجتماعية، تمثل الحق المدني بحق الحرية الفردية في حرية التعبير وحرية الدين وحق الملكية الخاصة والمساواة أمام القانون، ومثل الحق السياسي حق المواطنة المتمثل بحق المواطن في ممارسة السلطة السياسية وحق الانتخابات والترشيح للانتخابات للمشاركة في النظام السياسي الذي تمثلت مؤسساته الرئيسة في البرلمان، ومجالس الحكم المحلي، أما الحقوق الاجتماعية للمواطنة فقد تمثلت في الحصول على الضمان الاجتماعي وحق التعليم والرعاية الصحية التي تقدمها الدول لمواطنيها (Hammar,1990,P.69) .

في ظل ارتفاع عدد المهاجرين الأتراك في المانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى عقد اتفاقية العمل عام ١٩٦١م السابقة الذكر، واستمرار تدفق المهاجرين الاتراك بعد توقف عقود التوظيف مع الحكومة التركية عام ١٩٧٣م، وصولاً إلى الوحدة الالمانية عام ١٩٩٠م، تجذر الاتراك في المانيا الذي أدى بدوره إلى خلق حالة من التنوع الثقافي والعرقي والأثني، الذي كان أحد عوامل خلق مشاكل للمهاجرين الاتراك في الحصول على الجنسية والحقوق الأساسية، كون الجنسية الالمانية تقوم على أساس الاصل العرقي، لذلك ومنذ عام ١٩٩٠م تم التشديد على قانون منح الجنسية الالمانية للحد من عدد المهاجرين لا سيّما الاتراك، لذلك منعت قوانيين منح الجنسية الالمانية الاتراك من أن يكونوا أعضاء في المجال السياسي للمشاركة في الحياة المدنية والسياسية في المانيا، لذا فان حصول الاتراك على الجنسية الالمانية كان مستبعداً (Brubaker,1992,P.51)، على الرغم من صدور قانون التجنس لعام ١٩٩٠م، الذي منح العمال الأجانب حق التجنس للذين مدة خدمته أكثر من ست سنوات، إلا أن ذلك قوبل بالكره (كره الأجانب) الناشئ منذُ عقد الثمانينات، وازدادت في عقد التسعينات، تحديداً بعد الوحدة الالمانية (Süssmuth,2006,S.141).

على الرغم من أن ٩% من السكان الالمان هم من الأجانب ومعظمهم من الاتراك، إلا ان الاتراك لا يستطيعون الحصول على الجنسية الالمانية ما لم يستوفوا شروط المواطنة الصارمة، إذ إن منح الجنسية من قبل الحكومة الالمانية للمهاجرين يعد استثناءً، إذ يُطلب من مقدمي طلب الجنسية شروطاً اضافية، فضلاً عن الشروط السابقة الذكر، تتمثل بأن يكون لديهم مساكن جيدة، والقدرة على اعالة أنفسهم دون الحاجة إلى معونات دائرة الرعاية الاجتماعية، وعلى مقدم الطلب أن يندمج ويتكامل مع المجتمع الالماني، فضلاً عن إيمانه الراسخ بالسياسة الالمانية القائمة على الوحدة الالمانية، واتقانهم اللغة الالمانية قراءة وكتابة، لذا عندما قدم ثلاثون الف تركي مؤهلين طلباً للجنسية الالمانية في بداية عقد التسعينات، لم يحصل سوى خمسين منهم فقط على الجنسية، بداعي عدم تطبيقهم لأهم شرط ألا وهو الاندماج والتكامل مع المجتمع الالماني فضلاَ عن عدم اتقانهم للغة (Almond,1992,P.60) .

ومن المفارقات أن الحكومة الالمانية التي دعت الاتراك المهاجرين إلى المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الالماني، إلا أنها لم تضع هياكل قانونية وسياسية، أو آلية تسهل للأتراك تحقيق تلك المشاركة الاجتماعية التي دعت إليها، وبطبيعة الحال ذلك يقود إلى قضية المواطنة التي تنظم العلاقة بين الدولة ورعاياها وتحدد الوضع القانوني للمواطن مع حقوقه وواجباته ومسؤولياته (Marshall and Bottomore,1992,P.8).

ظلت معدلات التجنس بين المهاجرين الاتراك الذين عاشوا أكثر من ثلاثة عقود منخفضة، بسبب رفض تخلي الاتراك عن جنسيتهم التركية، التي كانت أحد الشروط التي فرضت على الاتراك فقط، من مقدمي طلب الجنسية الالمانية (Halfmann,1997,P.316)، وجدير بالذكر أن الأسباب التي دعت حكومة المانيا تخلي طالبي التجنس من الاتراك بالجنسية الالمانية، يعود إلى دفع الاتراك إلى الانصهار والاندماج مع المجتمع الالماني، وقطع علاقته بالبلد الأم، لاسيّما وان الاتراك باقون في المانيا ورافضين مغادرتها (مقابلة للباحث مع مجموعة من الاتراك، ٢٠١٩) .

أشار التقرير الصادر من وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي التركي، إلى عدد الاتراك الذين حصلوا على الجنسية الالمانية بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٣، وكما موضح في الجدول (رقم ١).

جدول رقم (١)

يوضح عدد الاتراك الحاصلين على الجنسية الالمانية بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٣

الـسنـة	عدد الاتراك المتجنسين
١٩٩٠	٤,٠١٦
١٩٩١	٣,٠٥٢
١٩٩٢	٧,٣٤٤
١٩٩٣	١٠,٧٦٠

يتضح من الجدول رقم (١) قلة عدد المتجنسين الاتراك قياساً إلى أعدادهم التي بلغت إلى أكثر من مليوني شخص حتى عام ١٩٩٣م، والجدول رقم (٢) يوضح عدد الاتراك في المانيا بين عامي ١٩٩١- ١٩٩٧:

جـدول رقم (٢)عدد الأتراك في المانيا بين عامي ١٩٩١-١٩٩٧

الـسنـة	عدد الاتراك في المانيا
١٩٩١	١ ,٧٧٩, ٠٠٠
١٩٩٢	١,٨٥٦,٠٠٠
١٩٩٣	٢,٠٠٠,٠١١
١٩٩٤	*** *
١٩٩٥	٢,٠١٤,٠٠٠
١٩٩٦	***
١٩٩٧	٢,٣٧١,٠٠٠

يتبين من الجدول رقم (٢) تزايد عدد الاتراك بشكل مستمر، وذلك يعود للتوجه السياسي والثقافي في خلق الاستعداد لمقدمي طلب التجنس (Bauböck and Cinar,1994,P.196).كان للحكومة التركية دوراً في تشجيع الاتراك المهاجرين في المانيا على تقديم طلبات التجنس، وذلك من خلال موظفو السفارة التركية في المانيا الذين كانوا يحثون المهاجرين الاتراك في تقديم طلب التجنس، للحصول على جنسية بلد اقامتهم من خلال الاجتماعات العامة، ففي خطاب للقنصل التركي أيرول إتمسيوعلو (Erol Etcioglu) في مدينة ايسن (Essen) الالمانية قال: " إن على الاتراك التقدم بطلب للحصول على الجنسية الالمانية في أقرب وقت ممكن وهذا مهم لحقوق المشاركة السياسية ، وبمجرد تحقيق هذا الحق ستغير الأحزاب السياسية في المانيا نهجها تجاه الاتراك " ، ولأجل ذلك أجرت

* اشارة إلى عدم وجود عدد احصائي للأتراك في المانيا لتلك السنة

الحكومة التركية بعض التعديلات على القوانيين ذات الصلة لإعادة التأكيد من أن تغيير الجنسية لن يؤثر على حقوق الملكية للأتراك في تركيا البلد الأم (Rist,1997,P.106).

والجدول رقم (٣) يوضح نسبة عدد الاتراك الذين حصلوا على الجنسية الالمانية بين عامي عامين ١٩٩٥-١٩٩٧.

جدول رقم (٣)

عدد الأتراك الذين حصلوا على الجنسية الالمانية بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٨

السنة	عدد الاتراك المتجنسين
١٩٩٥	١٠١,٥٧٨
١٩٩٦	٤٦,٢٩٤
١٩٩٧	٤٢,٢٤٠
١٩٩٨	٥٩,٦٦٤

يلاحظ من جدول رقم (٣) ارتفاع عدد المتجنسين عام ١٩٩٥، ثم انخفاض العدد في السنوات ١٩٩٦ و١٩٩٧، ثم ارتفاع طفيف في عام ١٩٩٨، وذلك يعود إلى عدم استقرار الأوضاع والآراء تجاه التواجد التركي في المانيا، والتي تتغير مع تغير سياقات الحزب الحاكم ووصوله إلى سدة الحكم، ومواقف تلك الأحزاب من المهاجرين ومنحهم الجنسي، فضلاً عن ذلك في وضع شروط جديدة على قوانين التجنس (BA S.235 ,Koblenz,2015).

يتضح مما سبق معاناة المهاجرين الأتراك في الحصول على الجنسية الالمانية، قابله دعم وتشجيع الحكومة التركية من خلال قنصلياتها في المانيا، عن طريق الاجتماعات مع المهاجرين الأتراك ليكون لهم موطئ قدم في المحافل السياسية لتمثيل الاتراك في البرلمان الالماني، ومن ثم دعم الوجود التركي فيها.

الخاتمة والاستنتاجات

مما تقدم عرضه يمكن اجمال ما توصلنا إليه من نتائج أهمها :

- يعد المهاجرون الاتراك في المانيا أكبر جالية في عقد تسعينيات القرن الماضي، مقارنة لبقية المهاجرين الأجانب بتعداد أكثر من مليوني شخص، ويرجع ذلك إلى توافد الاف الاتراك إلى المانيا بموجب الاتفاقية التركية – الالمانية لتوظيف العمال الاتراك في المانيا عام ١٩٦١م.
- كان لوحدة المانيا أثرها عام ١٩٩٠م في احياء التطرف اليمين الالماني المستوحاة من فكرة المانيا الجديدة، الرافضة للتواجد الاجنبي لاسيّما الاتراك.

- لقي التواجد التركي في المانيا رفضاً من قبل اليمين المتطرف، فضلاً عن رفض الحكومة الالمانية، متبعة عدة طرق لتشجيع عودة الاتراك إلى بلدهم الأم، وذلك عن طريق اصدار سلسلة من القوانيين بهذا الخصوص.
- رفض حكومة المانيا للتواجد التركي، ناتج من عدم قدرة الاتراك على الاندماج والأنصهار مع المجتمع الالماني، وذلك يعود حسب رأي الحكومة الالمانية إلى الخلفية الثقافية التركية، وديانتهم الاسلامية التي لا تتوافق مع الواقع الالماني
- تعرض الاتراك إلى هجمات اليمين المتطرف خلق حالة من الذعر والخوف، فضلاً عن تردي الحالة النفسية، الأمر الذي انعكس على مستوى تفاعلهم مع المجتمع الألماني.
- اصرار المهاجرون الاتراك على البقاء في المانيا نابع من قناعاتهم بأحقيتهم في البقاء بعد مضي أكثر من ثلاث عقود على تواجدهم في المانيا.
- بالرغم من أحقية الاتراك في الحصول على الجنسية الالمانية، وفق قانون الجنسية الالمانية لعام ١٩٩٠م، إلا أن العراقيل التي وضعت لهم من قبل الحكومة الالمانية أدت إلى عزوف الكثير منهم في الحصول على الجنسية، ولعلى أبرز تلك العراقيل تخلي طالب الجنسية عن جنسية البلد الام (تركيا).
- لقي طالبوا التجنس بالجنسية الالمانية من الاتراك، دعم وتشجيع الحكومة التركية كونه حق من حقوقهم، بعد المدة الزمنية التي أمضوها في المانيا.

قـــائـــمـــة الـمـصـادر

- أحمد، ريزان جلال، المهاجرون الاتراك في المانيا الاتحادية الجذور ٠٠٠٠ التهجير ٠٠٠اشكاليات الاندماج الاجتماعي ١٩٦١-١٩٩٠، دار ومنشورات جلجامش، بغداد، مراجعة وتقديم صباح مهدي رميض،٢٠٢٠.
- النائب، إحسان عبد الهادي سلمان، المسألة الالمانية من وحدتها إلى إعادة توحيدها، ترجمة/ تحقيق: N/A، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، ٢٠١٣.
- بوذيبة، محمود، احداث العالم في القرن العشرين (١٩٦٠-١٩٦٩)، منشورات بوذيبة، تونس، ٢٠٠١.
- راسل، دين، أضواء على سياسة أمريكا الخارجية، ترجمة محمد سعيد سلام، القاهرة، ١٩٦٢.
- خلف، محمد أحمد زيدان، إعادة توحيد المانيا وانعكاساتها الداخلية ١٩٨٩-١٩٩٤، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية/ ابن رشد للعلوم الانسانية- جامعة بغداد، ٢٠٢٠.
- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ج٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥.
- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ج٥، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠.

المقابلات الشخصية:

- مقابلة للباحثة لمجموعة من المواطنين الاتراك في مدينة ميتمان الالمانية بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٨.
- مقابلة للباحثة لمجموعة من المواطنين الالمان في مدينة ديسلدورف الالمانية بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٥.
- مقابلة للباحثة لمجموعة من المواطنين الالمان في مدينة برلين الالمانية بتاريخ ٨/٢ /٢٠١٩.

References:

- AB Koblenz, B119/5478, Official Migration, Report,14 April.2015, S.235.
- Almond. D.M, Europe's Immigration Cries, the National Interest, New york,1990.
- BA Koblenz, B119/ Financil Times, türken Migration, Report,8 May, 1998.
- BA Koblenz, B119/4906, European Forum for Migration Studies, Report, no.14, Bamberg,1998, S.14.
- Bade, J. Klaus, Immigration and Integration in Germany since 1945, European Review, vol.1, no.1,1993.
- Bade, J. Klaus, Immigration and integration in Germany, Berlin, 1998.
- Bade, J. Klaus, Immigration and Social peace in United Germany, Daedalus Issue, Barlin,1994, P.85.
- Bauböck. Rain and Cinar Dilek, Naturailzation politic in western Europe, keele: keele University press,1994.
- Brubaker. Roger, Citizenship and Nationhood in France and in Germany, Cambridge, Harvard University press,1992.
- Castles. S.H. Booth and T. Wallace, Here for Good western Europe's New Ethnic Minorites, London: Pluto press,1994.
- Der Spigel, Magazin, Nr.30, Gewalt gegen Türken,1993.
- Der Spigel, Magazin, Nr.49, Die Reaktion der Türken auf das phänomen der Fremdenfeindlichkeit, 1992
- Halfmann.J, Two Discourse of Citizenship in Germany: The Difference Between Public Debate and Administrative, Citizenship studies, Germany,1997.
- Hambermas, Jürgen, The European Nation state: on the past and future of citizenship, public culture, vol.10, no.2, Germany,1998.
- Hammar. T, Democracy and Nation stat, Aldershot: Avebury, London,1990.
- Holnzer.L, west Germany, in International Handbook on Race and Race Relations, J.A. singler, Connecticut, Greenwood press, Germany,1992.
- https://Aljazeera.net/midan/reality/politics/26-8-2020.
- https://ar.m.wikipedia.org.parllegesellschaft,29-5-2021.
- https://de.m.wikipedia.org.Deutschevolksunion,20-5-2021.
- https://www.com.int/ar/turin-european-social-charter.17-7-2020
- Kücükcan, Talip, Turks in Germany: Between inclusion and Exclusion Islam, Istonbul,2002.
- Marshall. T.H. and Bottomore. T.T, Chtizenship and Social Class, Pluto press, London,1992.

- Migration und Integration: Test fall für Nurse Gesellschaft, München, Deutsche, 2006.
- Rist. R.C, Migration and Marginality: Guestworkers in Germany and France, Daedalus, Hamburg,1997.
- Sen, Faruk, Türken in Deutschland: Leben Zwisch Zwei Kulturen, Verlag C.H. Beck, München,1994.
- Sen, faruk,1961 bis 1993: Eine kurze Geschicgte der türkenin Deutschland, Hamburg: Rowohlt, Deutschland, 1993.
- Skrypietz.I, " Millitan Right-wing Extremism in Germany " Germany politics, German, 1996.
- Thieme, Matthias, Deutshland Ohne Ausländer, München, Germany,2012.
- Thränhardt.H, " Germany: an undeclared immigration country ", New Community, German,1995.